جهود المسلمين فى حفظ السنة

- السُنَّة من حيث توثيقها.
- الرحلة فى طلب السُنَّة .
- علم أصول الحديث .

السُنَّة من حيث توثيقها

عرف المسلمون منذ عهد الصحابة - رضى اللّه عنهم - قيمة السُنَّة ومنزلتها التشريعية والتوجيهية فى حياتهم ، فحرصوا على حفظها وتبليغها ، ونقلها بعضهم عن بعض ، وقد حضَّهم النبى ﷺ على ذلك : « نضر اللّه امرءاً سمع مقالتى ، فوعاها ، فبلّغها كما سمعها ، فربَّ مبلّغ أوعى من سامع » .

وكانوا أول الأمر يعتمدون على « حفظ الصدور » فقد تميزوا بالحوافظ القوية ، وتوارثوا هذا فى رواية الشعر وغيره ، نظراً لقلة الكتابة عندهم ، بالإضافة إلى الحافز الدينى ، الداعى إلى حسن الحفظ والوعى .

كما أنَّ النبى الكريم نفسه نهاهم فى البداية عن كتابة ما سوى القرآن ، كما روى ذلك أبو سعيد الخدرى عنه . وكان ذلك مبالغة فى توفير أسباب الحياطة للقرآن ، حتى لا يختلط به شئ من غيره إذا فُتِحَ الباب على مصراعيه ، لكل مَن يملك التمييز بين الكلامين ومَن لا يملكه . هذا إلى أنَّ الكتبة كانوا قليلين ، ومواد الكتابة كانت غير ميَّسرة ، فالأولى توجيه الجهد كله فى هذه المرحلة لكتابة القرآن .

ثم أذن لهم الرسول فى الكتابة عنه ، فكتب عبد اللّه بن عمرو صحيفته « الصادقة » ، وأذن لأبى شاه - رجل من اليمن - أن يكتب خطبته .

وهو نفسه - عليه الصلاة والسلام - كتب كتباً كثيرة منها « الوثيقة » الشهيرة التى تضمنت تحديد العلاقة بين سكان المدينة من الأنصار والمهاجرين ، ومَن دخل فى معاهدتهم من يهود .

وكذلك رسائله إلى كسرى ، وقيصر والنجاشى والمقوقس .. .. وغيرهم .

وما كتبه فى بيان الصدقات ، والديات والفرائض والسُنَن لعمرو بن حزم .

وكتب أبو بكر - رضى الله عنه - لأنس بن مالك فرائض الصدقة التى سَنَّها الرسول ﷺ .

وكتب عمر - رضى الله عنه - لعتبة بن فرقد بعض السُنَن . ووُجِدَ فى جفن سيفه صحيفة فيها صدقة السوائم .

وكان عند علىّ - رضى الله عنه - صحيفة فيها بعض الأحكام .

وما ورد من نهى بعض الصحابة عن كتابة الحديث - ومنهم الخلفاء الثلاثة المذكورون - فإنما هو لشدة حرصهم على القرآن فى أول الآمر ، وخشيتهم أن ينشغل الناس عنه بالأحاديث ، ويُضيِّعوا كتاب الله ، كما صنعت أمم قبلهم .

ثم اتفق الصحابة بعد ذلك على جواز الكتابة ، كما رُوِىَ عن عائشة وأبى هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن عمرو ، وأنس ، والبراء بن عازب ، والحسن بن علىّ ، ومعاويه وغيرهم .

واتسع بعد ذلك نطاق الكتابة حتى جاء عصر التدوين ، فدَوَّنت كتب السُنَّة بعضها على طريقة المسانيد ، حيث تجمع الأحاديث التى رواها كل صحابى على حدة وإن اختلفت موضوعاتها ، مثل مسند أبى داود الطيالسى (ت ٢٠٣ هـ) ومسند الحميدى (ت ٢١٩ هـ) ومسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) وغيرها . وبعضها على طريقة الجوامع والسُنَن المصنَّفة على الموضوعات والأبواب المعروفة من العقائد والعبادات والمعاملات والآداب والتفسير والسيرة والرقائق ونحوها .

من ذلك كتاب « الموطأ » الذى وضعه إمام دار الهجرة مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) بطلب من الخليفة العباسى أبى جعفر المنصور ، والكتب الستة التى اشتهرت بين المسلمين ، وهى الصحيحان : صحيح الإمام محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ) أصح كتاب بعد القرآن ، وصحيح الإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) قرين البخارى فى الصحة ، وكتب السُنَن الأربعة لأصحابها : أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى (ت ٢٧٥هـ) وأبى عيسى محمد بن

سورة الترمذى (ت ٢٧٩ هـ) وأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى (ت ٣٠٣ هـ) وأبى عبد الله محمد بن يزيد الشهير بابن ماجه (ت ٢٧٥ هـ) .

وقد عنى علماء الأمة بهذه الكتب الستة مع الموطأ ، شرحاً لها وتعليقاً عليها وانتقاءً أو اختصاراً لها ، وجمعاً لها ، أو للزوائد عليها ، وبحثاً فى أسانيدها ومتونها .

* * *

الرحلة فى طلب السُنَّة

ولم يعرف التاريخ أُمة رحلت فى طلب العلم مثل الأُمة الإسلامية ، وبخاصة علماء الحديث فيها ، الذين ضربوا أروع الأمثال فى قطع الفيافى الواسعة على ظهور الإبل أو مشياً على الأقدام ، بغية استماع حديث ممن يحفظه أو من أعلى مصدر حى له .

وقد بدأ ذلك منذ عهد الصحابة رضى الله عنهم .

فرحل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس فى الشام ، واستغرق سفره شهراً ليستمع منه حديثاً واحداً لم يكن جابر قد سمعه من النبى ﷺ ، ورحل أبو أيوب الأنصارى إلى عقبة بن عامر بمصر فلما لقيه قال : حدِّثنا ما سمعته من رسول الله ﷺ فى ستر المسلم ، لم يبق أحد سمعه غيرى وغيرك . فلما حدَّثه ركب أبو أيوب راحلته وانصرف عائداً إلى المدينة وما حَلَّ رحله !! (١) .

ورحل رجل من الصحابة إلى فضالة بن عبيد بمصر فلما قدم إليه قال له : أما أنى لم آتك زائراً ولكنى سمعت أنا وأنت حديثاً من رسول الله ﷺ رجوت أن يكون عندك منه علم (٢) ، وقال عبد الله بن مسعود : « لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله منى تبلغه الإبل لأتيته » (٣) .

وتبيِّن هذه الوقائع أنَّ سبب رحلة الصحابة كانت لسماع حديث لم يسمعه الصحابى من رسول الله ﷺ ، أو للتثبت من حديث يحفظه الصحابى وليس فى بلده مَن يحفظه فيشد الرحال إلى مَن يحفظه ولو كان على مسيرة شهر .

---

(١) ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله (١/٩٣ - ٩٤)

(٢) الدارمى : سُنن الدارمى (١/١٣٨) والخطيب « الرحلة » ص ٧٥

(٣) الخطيب : الكفاية ص ٤٠٢

وبعد الصحابة سار تلاميذهم من التابعين سيرتهم فى الرحلة لطلب الحديث .

وربما زادوا عليهم . فقد تفرَّق الصحابة فى الأمصار يحملون معهم العلم ، فما كان ليتيسر للرجل أن يحيط علماً بحديث رسول اللّه ﷺ دون رحلة فى الأمصار وملاحقة الصحابة المتفرقين فيها .

يقول سعيد بن المسيب (ت ٩٤ هـ) أحد كبار التابعين : « إن كنت لأسير فى طلب الحديث الواحد مسيرة الليالى والأيام » [١] .

ورحل الحسن البصرى (ت ١١٠ هـ) من البصرة إلى الكوفة فى مسألة [٢] ، وأقام أبو قلابة فى المدينة ثلاثة أيام ما له حاجة إلا رجل كانوا يتوقعون قدومه كان يروى حديثاً ، فأقام حتى قدم الرجل وسأله عن الحديث [٣] .

وحدَّث الشعبى رجلاً بحديث ثم قال له : « أعطيناكها بغير شئ ، وقد كان يُركب فيما دونها إلى المدينة » [٤] .

وعن أبى العالية الرياحى قال : « كما نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول اللّه ﷺ ، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة ، فسمعناها من أفواههم » [٥] .

ففى جيل التابعين برز عامل جديد يحفز طلاب الحديث إلى الرحلة ، ذلك هو طلب الإسناد العالى ، فهو أخصر طرق الحديث المتصلة .

فبدل أن يأخذ التابعى عن تابعى أخذ بدوره الحديث عن صحابى ، يرحل إلى ذلك الصحابى فيروى الحديث عنه مباشرة [٦] .

* * *

---

(١) ابن عبد البر : جامع بيان العلم (٩٤/١) ، الخطيب : الكفاية ص ٤٠٢

(٢) الخطيب : الكفاية ص ٤٠٢ (٣) الدارمى : سنن (١٣٦/١) .

(٤) البخارى : الصحيح (٣٥/١) (٥) الخطيب : الكفاية ص ٤٠٢ - ٤٠٣

(٦) انظر : بحوث فى تاريخ السنة المشرفة - للدكتور أكرم ضياء العمرى ص ٢٠٨ وما بعدها .

علم أُصول الحديث

ولا يظنن ظان أنَّ القوم كانوا يأخذون الحديث من كل مَن قال : قال رسول اللّه ﷺ . فقد علموا أنَّ هناك مَن يكذب على رسول اللّه لدوافع شتَّى بينَّوها فى كتبهم ، ولاحقوا الدجالين الوضَّاعين وكشفوا أمرهم .

قيل للإمام عبد اللّه بن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟! فقال : تعيش لها الجهابذة !

أجل .. لقد قعَّد القوم قواعد ، وأصَّلوا أُصولاً ، أصبحت علماً شامخ الذرا ، بل علوماً جمة ، هى : « علوم الحديث » ، ولقد عَدَّ منها ابن الصلاح فى « مقدمته » المشهورة (٦٥) خمسة وستين علماً أو نوعاً . ونقل ذلك عنه مَن بعده كالنووى والعراقى وابن حجر ، وزاد السيوطى فى شرحه للتقريب للنووى أنواعاً أخرى فأوصلها إلى (٩٣) ثلاثة وتسعين نوعاً [١] .

كانت أولى هذه القواعد : ألا يقبلوا حديثاً بلا إسناد ، فلا يُقبل من أحد أن يقول : قال رسول اللّه ﷺ إلا أن يكون صحابياً ، ممن رآه - صلى اللّه عليه وسلم - وسمع منه [٢] .

وهؤلاء الصحابة عدول ، عدَّلهم اللّه تعالى فى كتابه ، وأثنى عليهم فى أكثر من سورة من قرآنه ، كما فى آخر سورة الفتح ، وخص بالثناء المهاجرين

---

(١) انظر تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى للسيوطى ، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف جـ ٢ ص ٣٨٦ وما بعدها ط . ثانية - سنة ١٣٨٥ هـ (١٩٦٦ م) مطبعة السعادة بالقاهرة .

(٢) انظر فى تعريف الصحابى : « الكفاية فى علم الرواية » للخطيب البغدادى ص ٤٩ - ٥٢ ط . حيدر آباد . والنوع التاسع والثلاثين من مقدمة ابن الصلاح وفروعها .

والأنصار وأهل بيعة الرضوان [1] ، كما عدّلهم رسوله ﷺ فى جملة أحاديث [2] .

وقد شهدت سيرتهم بعدالتهم ، وشهد لهم التاريخ : أنهم الذين حفظوا القرآن والسُنّة ، ونقلوها إلى الأمة ، ونشروا دين الله فى أقطار الأرض ، وكانوا أفضل جيل عرفته البَشرية إلى اليوم .

ولم يحفظ التاريخ لأصحاب نبى من مواقف البذل ، وروائع البطولة ، ومكارم الأخلاق ، ومقامات التقوى ، ما حُفِظَ لأصحاب محمد ﷺ [3] .

أما مَن دون الصحابة ، فلا بد أن يسند الحديث إلى صحابى ، ويبيِّن عمن تلقاه من الرواة حتى يصل إلى الصحابى .

ولا بد أن تتصل حلقات الرواة ، بحيث يكون كل منهم قد أخذ مباشرة عمن روى عنه ، ولا تُقبل هذه السلسلة من الرواة : إذا سقطت منها حلقة واحدة فى أولها أو أوسطها أو آخرها .

---

(١) انظر الآية ٢٩ من سورة الفتح ، والآية ١٠٠ من سورة التوبة ، والآيتين ٨ - ٩ من سورة الحشر ، والآيتين ٥٨ - ٥٩ من سورة الحج ، والآية ١٨ من سورة الفتح .

(٢) وحسبنا منها الحديث المشهور : « خير الناس قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » ... الحديث متفق عليه بألفاظ متقاربة عن ابن مسعود وعمران بن حصين ، ورواه مسلم عن عائشة وأبى هريرة ، والترمذى والحاكم عن عمران بن حصين ، والطبرانى والحاكم عن جعدة بن هبيرة . ولذا قال السيوطى : يشبه أن الحديث متواتر . انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للعلاّمة المناوى جـ ٣ ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ ط . دار المعرفة - بيروت ١٣٩١ هـ (١٩٧٢ م) وكذا « صحيح الجامع الصغير وزيادته » تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى جـ ٣ ، (الأحاديث ٣٢٨٣ ، ٣٢٨٨ ، ٣٢٨٩ ، ٣٢٩٠ ، ٣٢٩٦ ، ٣٣١٢) . ط . المكتب الإسلامى - بيروت .

(٣) يراجع فى ذلك الكتب التى ألفت فى الصحابة خاصة مثل « الاستيعاب » لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) وأسد الغابة لابن الأثير أبى الحسن على بن محمد (ت ٦٣٠ هـ) والإصابة للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) وأيضاً طبقات ابن سعد (ت ٢٣٠ هـ) وانظر تعديل الصحابة فى « الكفاية » للخطيب ص ٤٦ - ٤٩ .

وهذه السلسلة المتصلة الحلقات من الرواة هى التى سماها علماء المسلمين : الإسناد ، أو السند ، وشددوا فيه كل التشديد ، منذ عهد مبكر ، وبالتحديد : منذ ذر قرن الفتنة فى عهد عثمان رضى الله عنه ، وبرزت الأهواء والتحزبات .

وفى هذا يقول التابعى [١] الجليل ، الفقيه المحدّث الإمام محمد بن سيرين : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السُنّة فيؤخذ عنهم ، ويُنظر أهل البدع فيَجتنب حديثهم » [٢].

وقال الإمام عبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ) : « الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء » [٣] .

وقال ابن سيرين وغيره : « إنّ هذه الأحاديث دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم » [٤] .

وفى بعض الروايات عن ابن سيرين : كان يقال : إنّ هذه الأحاديث دين [٥] إلخ .... ومعنى العبارة أنّ هذا القول كان شائعاً قبل ابن سيرين ، أى فى عصر الصحابة .

ومما لا يجهله أهل العلم الدارسون لتاريخ الأمم والأديان أنّ اشتراط الإسناد الصحيح المتصل فى نقل « العلم الدينى » و « علم النبوّة » ، مما تفردت به أمة الإسلام عن سائر الأمم ، كما ذكر ذلك ابن حزم وابن تيمية وغيرهما .

---

(١) يُقصد بالتابعى : مَن تتلمذ على الصحابة وأخذ عنهم العلم . وإليهم الاشارة بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ ﴾ (التوبة : ١٠٠) .

(٢) أخرجه مسلم فى مقدمة صحيحه ، والترمذى فى علل الجامع .

(٣) كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى (ت ٣٢٧ هـ) جـ ١ قسم ١ ص ١٦ ط . حيدر آباد ١٣٧١ هـ (١٩٥٢ م) .

(٤) المصدر السابق ص ١٥ ، وقد ذكره بإسناده عن ابن سيرين وغيره .

(٥) المصدر نفسه .

ولا يحسبن القارئ البعيد عن الثقافة الإسلامية أنهم كانوا يقبلون أى إسناد يُذكر لهم ، وأنَّ بوسع أى واحد أن يُركِّب لهم سلسلة من أسماء الثقات إلى أن يصل إلى الصحابى الذى سمع من النبى - عليه الصلاة والسلام - فهم إنما يقبلون الإسناد إذا توافرت له جملة شروط لا بد منها :

(أ) أن يكون كل راو من رواته « معلوم العين والحال » وبعبارة أخرى : معروف الشخصية ، معروف السيرة ، فلا يُقبل سند فيه : حدثنا فلان عن رجل، أو شيخ من قبيلة كذا ، أو عن الثقة - دون أن يذكر اسمه .

ولا يُقبل سند فيه راو لا يُعرف مَن هو ؟ وما بلده ؟ ومَن شيوخه ؟ ومَن تلاميذه ؟ وأين عاش ومتى ؟ وأين ومتى توفى ؟ وهو الذى يسمونه « مجهول العين » .

ولا يُقبل راو عُرِف شخصه وعينه ، ولم تُعرف حاله وصفته ، بخير ولا شر ، ولا إيجاب ولا سلب ، وهو الذى يسمونه « مجهول الحال » ، أو « المستور » .

(ب) أن يكون موصوفاً بـ « العدالة » ، ومعنى العدالة يتصل بدين الراوى وخُلقه وأمانته فيما يروى وينقل ، بحيث تنطق أقواله وأعماله أنه امرؤ يخشى اللّه تعالى ، ويخاف حسابه ، ولا يستبيح الكذب أو التزيد أو التحريف . وقد احتاطوا أشد الاحتياط ، فكانوا يردون الحديث لأقل شُبهة فى السيرة الشخصية لناقله ، أما إذا علموا أنه كذب فى شئ من كلامه فقد رفضوا روايته ، وسموا حديثه « موضوعاً » أو « مكذوباً » وإن لم يُعرف عنه الكذب فى رواية الحديث . مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب . وقد فسَّروا « العدالة » بالسلامة من الفسق وخوارم المروءة .

ومن دلائل هذه العدالة : أن لا يُرى عليه كبيرة ، ولا يصر على صغيرة . وأكثر من ذلك أنهم اشترطوا مع التقوى « المروءة » وفسَّروها بأنها التنزه عن

الدنايا وما يشين عند الناس ، كالأكل فى الطريق ، أو المشى عارى الرأس فى زمنهم .

فلم يكتفوا من الراوى أن يجتنب ما ينكره الشرع ، بل أضافوا إليه ما يستقبحه العُرف ، وبهذا يكون إنساناً مقبولاً عند اللّه وعند الناس .

ولا يُقال : قد يتظاهر بعض الناس بالعدالة ، ويتصنع المروءة ، وفؤاده هواء ، وباطنه خراب ، فهو يقول ما لا يفعل ، ويُسِرّ ما لا يُعلن ، شأن المنافقين الذين يخادعون اللّه والذين آمنوا .

فالواقع يقول : إنّ الزيف لا بد أن ينكشف ، والنفاق لا بد أن يفتضح ، وقال علىّ كرّم اللّه وجهه : غش القلوب ، يظهر على صفحات الوجوه ، وفلتات الألسنة ، وقد قال الشاعر :

ثــوب الرياء يشف عمــا تحتــه فإذا اكتسيت بــه فإنــك عــار !

وقبله قال زهير فى معلقته :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تُعلَم

(جـ) ولا يكون الراوى ثقة مقبولاً بمجرد اتصافه بالعدالة والتقوى ، بل لا بد أن يضم إلى العدالة والأمانة « الضبط » .

فقد يكون الراوى من أتقى عباد اللّه ، وأعلاهم فى الورع والصلاح ، ولكنه لا يضبط ما يرويه ، بل يغلط فيه فيكثر الغلط ، أو ينسى فيخلط حديثاً بحديث .

لهذا كان لا بد من « الضبط » ، سواء أكان ضبط صدر بقوة الحفظ ، أو ضبط كتاب ، بسلامة الكتاب والعناية به .

وهم يشترطون هنا للحديث الصحيح أن يكون راويه فى أعلى درجات الضبط والاتقان ، حتى يُطمأن إلى حفظه وإجادته . ويعرفون ذلك بمقارنة رواياته بعضها ببعض ، وبروايات غيره من الحفّاظ الثقات .

وكثيراً ما يكون الراوى ضابطاً حافظاً متقناً ، ولكنه يعمر ، فتضعف ذاكرته ، ويتشوش عليه حفظه ، فيضعِّفونه بذلك ، ويقولون : اختلط بآخره - أى آخر حياته ، وقد يُصنِّفون الرواة عنه بأمارات وأدلة مختلفة ، فيقولون : هذا روَى عنه قبل اختلاطه فيُقبل ، وهذا روَى عنه بعد اختلاطه ، أو لا يُعرف متى روَى عنه ، فيُرَد .

(د) أن تكون حلقات السند كلها متصلة ، متماسكه من مبدأ السند إلى منتهاه ، فإذا سقطت حلقة فى السلسلة فى أولها أو أوسطها أو آخرها ، كان الحديث ضعيفاً مردوداً ، مهما تكن مكانة رجاله من العدالة والضبط ، حتى إنَّ بعض أئمة التابعين الذين يُستسقى بهم الغيث ، وتُضرب أكباد الإبل لطلب العلم منهم ، مثل الحسن البصرى ، وعطاء ، والزهرى ، وغيرهم ، إذا قال : قال رسول الله ﷺ ، ولم يذكر الصحابى الذى سمع الحديث من رسول الله ﷺ لم يُقبل حديثه ، لاحتمال أن يكون سمعه من تابعى آخر ، وأن يكون التابعى سمعه من تابعى وهكذا ... ، وإذا جُهِلت الواسطة لم يُقبل الحديث ، وهذا يسمونه « المرسل » وإن كان بعض الفقهاء يقبله بشروط خاصة .

ومعنى هذا : أن يكون كل راوٍ تلقَّى الحديث عمن فوقه تلقياً مباشراً ، بلا واسطة . ولا يجوز للراوى أن يحذف الواسطة . بناء على أنَّ المحذوف ثقة عنده ، فربما كان الموثَق عنده مجروحاً عند غيره ، بل إن مجرد حذف الواسطة يشكك فى المحذوف .

وإذا عُلِمَ من حال بعض الرواة المعدَّلين ، المقبولين فى الجملة ، أنه حذف فى بعض المرات بعض الوسائط ، وذكر لفظاً محتملاً مثل : « عن فلان » اعتبروه « تدليساً » فلا يقبلون من حديثه إلا ما قال فيه : حدثنى فلان ، أو أخبرنى فلان ، أو سمعت ... ونحوها . كما قالوا في مثل محمد بن إسحاق صاحب السيرة المعروف . أما إذا قال : عن فلان ، فحديثه ضعيف ، لأن « عن » تحتمل

التلقى بالواسطة ، كما تحتمل الأخذ المباشر ، ومجرد الاحتمال من مثله يضعِّف الحديث .

(هـ) أن لا يكون الحديث شاذاً . ومعنى الشذوذ عندهم : أن يرويه الثقة مخالفاً مَن هو أوثق منه ، كأن يروى أحد الثقات الحديث بصيغة ، أو زيادة معينة ، ثم يرويه راو آخر أقوى منه وأوثق بغير هذه الصيغة ، وغير هذه الزيادة .

وكذلك إذا رواه واحد بعبارة ، ورواه اثنان أو جماعة غيره بعبارة مخالفة . فهنا يُقبل حديث مَن هو أوثق ويسمى عندهم « المحفوظ » ، ويُرَد المخالف ويسمى « الشاذ » مع أنَّ راويه عندهم ثقة مقبول .

(و) ألا يشتمل الحديث على علّة قادحة فى سنده أو متنه .

وهذه إنما يعرفها أئمة هذا الشأن ، ممن عايشوا الأحاديث ، وخبروا الأسانيد والمتون ، حتى إنَّ الحديث ليبدو فى ظاهر الأمر مقبولاً ، لا غبار عليه ، فإذا نظر إليه هؤلاء الصيارفة الناقدون ، سرعان ما يكتشفون فيه خللاً يوجب وهنه. ولهذا نشأ علم رجب يسمى علم « العلل » [1] .

ومن هنا نتبين أنه لا مجال لما أوهمه بعض الغرباء عن هذا العلم ، أنَّ بإمكان بعض الناس أن يخترع إسناداً صحيحاً بل في غاية الصحة ، ويركِّب عليه حديثاً يُحلِّل ويُحرِّم ، أو يُوجب ويُسقط ما شاء ، ثم يأتى به إلى الفقهاء ، أو رجال الحديث ، فيقبلوه منه على عواهنه ، فهذا كلام امرئ مغرق فى الخيال . بل فى الجهل المركَّب لأنه جاهل ، ويعتقد أنه عالِم .

* * *

(١) انظر فى هذا كتاب « علل الحديث » للدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، وهو دراسة منهجية فى ضوء كتاب « علل الترمذى » لابن رجب . نشر دار العدوى - عمان .